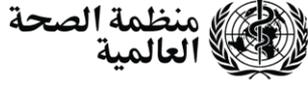
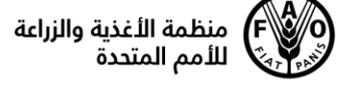


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 21/44/6

البند 4-4 من جدول الأعمال

يوليو/تموز 2021

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الرابعة والأربعون

عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار

الشهادات لاعتماده أو الموافقة عليه من جانب الهيئة

- 1- إنّ الهيئة مدعوة إلى اعتماد مشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة لاعتمادها بصورة نهائية (عند الخطوة 8 أو الخطوة 8/5) وفقاً لإجراءات وضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة. وترد النصوص ذات الصلة الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (اللجنة) في الجزء الأول من هذه الوثيقة.
- 2- إنّ الهيئة مدعوة إلى اعتماد مشاريع المواصفات المقترحة والنصوص ذات الصلة المقدمة عند الخطوة 5 من الإجراءات الموحدة لوضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة. ولا تقدم اللجنة أي نصوص من هذا النوع (الجزء الثاني من هذه الوثيقة).
- 3- وترد التعليقات الواردة من اللجنة والمتعلقة بمشاريع المواصفات المقترحة والنصوص ذات الصلة والمقدمة وفقاً للإجراءات الخاصة بوضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، في الوثيقة CX/CAC 21/44/6 Add.1.
- 4- وإنّ الهيئة مدعوة كذلك إلى الموافقة على الاقتراحات بشأن القيام بعمل جديد أو تنقيح مواصفة، مع أخذ الاستعراض التقييمي الذي أجرته اللجنة التنفيذية في الحسبان، وهي مدعوة أيضاً إلى تحديد الجهاز الفرعي أو أي جهاز آخر يجدر به الاضطلاع بهذا العمل. وترد الاقتراحات ذات الصلة التي قدّمتها اللجنة في الجزء الثالث من هذه الوثيقة، بما يشمل الإشارة إلى وثيقة المشروع في التقرير ذي الصلة. ويجرى تجميع وثائق المشاريع في هذه الوثيقة تسهيلاً للإحالة ولضمان توافرها باللغات الست كافة. وإنّ الهيئة مدعوة إلى النظر في هذه الاقتراحات في ضوء خططها الاستراتيجية للفترة 2020-2025 ومعايير تحديد أولويات العمل وإنشاء الأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي.
- 5- وإنّ الهيئة مدعوة أيضاً إلى إقرار الاقتراحات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين في ما يتعلق بتمديد المهل الزمنية لاستكمال العمل.

الجزء الأول - المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة لاعتمادها بصورة نهائية

خطوة	رقم الوثيقة	الوثيقة المرجع	المواصفات والنصوص ذات الصلة	جهاز الدستور الغذائي
8	N27-2017	REP21/FICS الفقرة 37، المرفق الثاني	مشروع المبادئ والخطوط التوجيهية لتقييم برامج ضمان الطرف الثالث الطوعية واستخدامها	لجنة الدستور الغذائي المعنية
الخطوة 8/5	N26-2017	REP21/FICS الفقرة 64، المرفق الثالث	المشروع المقترح للتوجيهات بشأن الاستخدام اللاورقي للشهادات الإلكترونية (الخطوط التوجيهية المنقحة لتصميم وإنتاج وإصدار واستخدام الشهادات الرسمية العامة)	بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات

الجزء الثاني - المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة لاعتمادها عند الخطوة 5

رقم الوثيقة	الوثيقة المرجع	المواصفات والنصوص ذات الصلة	جهاز الدستور الغذائي
-	-	-	لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات

الجزء الثالث - الاقتراحات لوضع مواصفات ونصوص ذات صلة جديدة

المرجع ووثيقة المشروع	النص	جهاز الدستور الغذائي
REP21/FICS، المرفق الرابع الملحق الأول بهذه الوثيقة	<ul style="list-style-type: none"> وثيقة مشروع للقيام بعمل جديد لبلورة توجيهات بشأن منع الغش في الأغذية ومكافحته 	لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات

المرفق الرابع

وثيقة مشروع لوضع توجيهات للدستور الغذائي بشأن منع الغش في الأغذية ومكافحته

(للموافقة)

1- الغرض من التوجيهات المقترحة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل في توفير توجيهات للسلطات المختصة في البلدان المستوردة والمصدرة والقطاع بشأن منع الغش في الأغذية ومكافحته لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. ويكمن نطاق التوجيهات في وضع تعاريف للمصطلحات الرئيسية المتعلقة بالغش في الأغذية بما يتماشى مع الولاية المزوجة الملقاة على عاتق الدستور الغذائي وأدوار ومسؤوليات السلطات المختصة وشركات الأغذية، والتعاون وتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة في الحالات التي تم فيها تحديد الغش في الأغذية. ويشمل ذلك تحديد العناصر الرئيسية لنظام وطني لمراقبة الأغذية يتصل بالأدوات والتدابير المضادة والضوابط التي تسهم في التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي بشأن منع الغش في الأغذية ومكافحته.

2- جدواها وحسن توقيتها

يؤدي تزايد درجة تعقيد النظم الغذائية وحجم التجارة العالمية في الأغذية إلى جعل سلاسل الأغذية أكثر عرضة للغش في الأغذية. وتشكل حماية الإمدادات الغذائية العالمية هدفاً مشتركاً تصبو إليه السلطات المعنية بمراقبة الأغذية لحماية الصحة العامة والحيلولة دون وقوع خسائر اقتصادية وحدوث اختلالات تجارية. ومن شأن حوادث الغش في الأغذية أن تتسبب في إحداث اختلالات في مجال التجارة، وفي مخاطر تطل الصحة العامة، لأن المنتجات المغشوشة قد تكون غير آمنة وغير تقليدية وغير متوقعة و/أو غير خاضعة للمراقبة عند إضافتها إلى الأغذية. وتكتسي الضوابط والرقابة الحكومية وممارسات التصنيع الجيدة المعتمدة من جانب مشغلي الأعمال التجارية الغذائية أهمية لتفادي بيئة تتسم بالضعف بالنسبة إلى النظام الغذائي وللحفاظ على ثقة المستهلكين في سلامة الأغذية التي يتم شراؤها وجودتها. ويمكن منع الغش في الأغذية أو التقليل منه إلى أدنى حد بالاستعانة بالضوابط والتدابير المضادة المتاحة للنظم الوطنية لمراقبة الأغذية في البلدان أو باعتماد تدابير جديدة، عند الاقتضاء. وفي الوقت الذي يتحمل فيه القطاع المسؤولية عن معرفة سلاسل الإمداد الخاصة به واتخاذ تدابير الرقابة اللازمة للتصدي للغش في الأغذية، تمارس الحكومة رقابة تنظيمية وتضطلع بدور في رفع مستوى الوعي بالغش في الأغذية، وإقامة الشراكات والتعاون مع القطاع والأوساط الأكاديمية والإدارات الحكومية الأخرى لمنع الغش في الأغذية والسيطرة عليه.

ويعتبر عمل الدستور الغذائي للتصدي للغش في الأغذية مسعى مناسباً من حيث التوقيت، فسعيًا إلى المساهمة في مكافحة الغش في الأغذية، يجري الأخذ بزمام الكثير من المبادرات على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي توجد فيه عدة نصوص للدستور الغذائي تعالج فعلاً أنشطة الغش وتتيح أدوات للأعضاء الراغبين في إدارة نشاط يحتل أن ينطوي على الغش، سيكون من المفيد وضع تعاريف تتعلق بالغش في الأغذية للحد من أوجه الاختلاف وعدم الاتساق والالتباس التي نشأت في ما يخص المبادرات الحالية الهادفة إلى مكافحة الغش في الأغذية. ومن هذا المنطلق، ثمة تأييد واسع النطاق لوضع خطوط توجيهية للدستور الغذائي تتناول الغش في الأغذية على وجه التحديد. وبالنظر إلى الدوافع الاقتصادية التي

تكمن وراء الغش في الأغذية، ستتطرق هذه الخطوط التوجيهية أيضاً إلى الصلات القائمة بين سلامة الأغذية والغش في الأغذية.

3- الجوانب الرئيسية التي يتعين تغطيتها

سيشمل هذا العمل وضع توجيهات بشأن الغش في الأغذية، وذلك بغية تحسين أنشطة إدارة المخاطر وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة والوكالات الحكومية المعنية الأخرى في ما يتعلق بمنع الغش في الأغذية الذي قد يؤثر على صحة المستهلكين وسلامتهم و/أو يحدث اختلالات في مجال التجارة. كما ينبغي للتوجيهات أن تشتمل على العناصر التالية: (1) تعاريف للمصطلحات الرئيسية المتعلقة بالغش في الأغذية لأغراض هذا العمل الجديد؛ (2) وأدوار ومسؤوليات السلطات المختصة وشركات الأغذية عند معالجة الغش في الأغذية؛ (3) والتعاون وتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة في الحالات التي يتم فيها تحديد الغش في الأغذية؛ (4) وتوجيهات بشأن كيف يمكن للبلدان معالجة الغش في الأغذية ضمن إطار نظمها الوطنية لمراقبة الأغذية.

كما سيتضمن العمل استعراضاً للنصوص الحالية الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات بهدف تحديد المجالات الضرورية للنظم الوطنية لمراقبة الأغذية التي قد تتطلب تحديثاً أو تعديلاً.

4- العمل على إجراء تقييم بناء على المعايير المعتمدة لتحديد أولويات العمل

يتمشى هذا الاقتراح مع المعايير التالية:

المعيار العام

سيسهم العمل الجديد المقترح في حماية المستهلكين من وجهة نظر الصحة وسلامة الأغذية وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، وبالتالي استيفاء المعيار العام المتمثل في حماية المستهلكين. وستوضع هذه التوجيهات بطريقة توفر مرونة في التطبيق للبلدان التي لها مستويات مختلفة في ما يتعلق بإنشاء نظم وطنية لمراقبة الأغذية.

المعايير المطبقة على المواضيع العامة:

(أ) تنوع التشريعات الوطنية وما قد ينجم عن ذلك من معوقات ظاهرة أو محتملة تعترض التجارة الدولية

تبادر البلدان بشكل متزايد إلى وضع توجيهات في مجال الغش في الأغذية. ومن شأن وضع توجيهات للدستور الغذائي بهذا الخصوص المساعدة على التوصل إلى تنسيق دولي للتوجيهات الموضوعة في هذا المجال على الصعيد الوطني.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين مختلف أقسام العمل

يرجى الرجوع إلى النطاق الوارد أعلاه.

(ج) العمل الذي قامت به بالفعل منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو المقترح من جانب جهاز/أجهزة حكومية دولية معنية

ينتشر العمل في مجال الغش في الأغذية على نطاق واسع في المنتديات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف معالجة المخاوف الناشئة عن تزايد مستوى الوعي بالممارسات المضللة. وتقر العديد من المنظمات والحكومات بالحاجة إلى وضع تعاريف وتوجيهات وبرامج وأدوات وأنشطة تدريبية لمنع الغش في الأغذية، منها على سبيل الذكر لا الحصر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمبادرة العالمية بشأن سلامة الأغذية؛ ومعهد تقنيي الأغذية الغذائيين- المركز العالمي لتتبع الأغذية (GFTC/IFT)؛ الرابطة الدولية لحماية الأغذية - مجموعة التطوير المهني لمكافحة الغش في الأغذية (IAFP/PDG)؛ والمعهد الدولي لعلوم الحياة؛ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(د) قابلية خضوع الاقتراح للتوحيد القياسي

ترى اللجنة أنه يمكن وضع الخطوط التوجيهية لمعالجة المسائل المحددة.

(هـ) مراعاة حجم المشكلة أو المسألة على الصعيد العالمي

اعتبرت اللجنة أن ثمة في الوقت الحالي عبئاً مفروضاً ملقى على كاهل البلدان المستوردة والمصدرة جراء الافتقار إلى تعاريف وتوجيهات دولية عملية في هذا المجال.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتصل العمل المقترح على نحو مباشر بالهدف الذي تنشده هيئة الدستور الغذائي، وفقاً لنظامها الداخلي، والمتمثل في حماية صحة المستهلكين وضمان وجود ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. كما يرتبط بالهدف الاستراتيجي الأول للخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2020-2025 المتمثل في "معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب"، ويتسق مع الهدف 1-2 المتمثل في "تحديد الاحتياجات والقضايا الناشئة". وترتبط هذه التوجيهات باحتياجات الأعضاء وستحسن من قدرة الدستور الغذائي على العمل مسبقاً على تحديد القضايا الناشئة واحتياجات البلدان الأعضاء، وعند الاقتضاء، وضع المواصفات الغذائية ذات الصلة". وتتماشى أيضاً مع الهدف 4-2 المتمثل في "زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي" من خلال المشاركة في عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات ومجموعات العمل ذات الصلة.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى الموجودة

يبين الاستعراض الشامل الذي أجرته اللجنة لنصوص الدستور الغذائي القائمة أن ثمة مجموعة متنوعة من الوثائق الصادرة عن الدستور الغذائي التي تتناول فعلاً الغش في الأغذية. وتتضمن مدونة المبادئ الأخلاقية بشأن التجارة الدولية في الأغذية بما في ذلك المعاملات ذات الشروط التيسيرية والمعونة الغذائية (CXC 20-1979) مبادئ أساسية تتصل بمنع الاتجار في الأغذية غير الآمنة أو المغشوشة أو المنتهية الصلاحية أو غير المرضية. ويتم تناول الغش في الأغذية، من حيث صلته بالتوسيم غير السليم أو غير المضبوط أو الكاذب أو المضلل، في مواصفات الدستور الغذائي ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تحظر المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS1-1985) والمواصفة العامة لتوسيم المواد المضافة إلى الأغذية عندما تُباع بهذه الصفة (CXS 107-1981) التوسيم الكاذب أو المضلل أو الخادع للأغذية

والمكونات الغذائية. ومن ثم، فإن التوسيم غير المضبوط يعالج فعلاً من قبل مواصفات الدستور الغذائي القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد عدة نصوص صادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات تتيح أدوات للأعضاء الراغبين في إدارة نشاطات يحتتمل أن ينطوي على أعمال غش. وتشمل الأمثلة على ذلك العناصر الرئيسية لنظام وطني لمراقبة الأغذية الواردة في المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للمراقبة على الأغذية (CXG 82-2013)؛ ومفاهيم التتبع الموجودة في مبادئ اقتفاء الأثر/ تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية (CXG 60-2006)؛ واستخدام الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم ووضع وإصدار واستعمال الشهادات الرسمية العامة (CXG38-2001) للحيلولة دون إصدار شهادات مزورة؛ وتبادل المعلومات بين الحكومات الوطنية الواردة في مبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)، والتي يمكن أن تكون جميعها ذات أهمية في حالات الكشف عن أعمال غش. وينبغي للتوجيهات الجديدة التي سيتم وضعها بشأن معالجة الغش في الأغذية ضمان التقيد بالنصوص الأخرى الموجودة الصادرة عن الدستور الغذائي، حتى يتسنى منع الغش في الأغذية أو اكتشافه والتعامل معه تبعاً لذلك.

7- تحديد أي حاجة لأي متطلبات لمشورة علمية من الخبراء ومدى توافرها

ليست هناك أي حاجة إلى ذلك.

8- تحديد أي حاجة إلى إسهامات فنية في المواصفة من الأجهزة الخارجية كي يتسنى التخطيط لذلك:

ليست هناك أي حاجة إلى ذلك في هذا الوقت.

9- إنجاز العمل الجديد وشروط أخرى

يتوقع، رهناً بموافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام 2021، إنجاز العمل الجديد خلال دورتين أو ثلاث دورات للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات، في حال استمرت في الانعقاد كما هو مقرر حالياً، أي كل 18 شهراً.